الفصل الثالث

رفض الصور الجدلية للعلم وتقنين الجدل

لم يحدد أرسطو معنى العلم الحقيقى ، ولا أسس نظريته عن العلم إلا بعد فحص وتمحيص نظريات العلم الشائعة فى عصره ، ولم يكن أمامه إلا نظرية السوفسطائيين ونظرية أفلاطون . وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين النظريتين فى تحديد العلم اليقينى ، إلا أن الجدل قد لعب فيهما دورا كبيرا ، فقد توقفت نظرية السوفسطائيين عن العلم عند إتقان الجدل بمعناه المغالطى .

أما أفلاطون فقد خلص الجدل من هذا المعنى المغالطى وجعله فنا راقيا لا يستطيع الفيلسوف أن يعلم الماهيات الكلية إلا بعد اتقانه ؛ حيث يرتفع من عالم المعرفة الظنية إلى عالم المثل أى عالم الحقائق ومناط اليقين .

أولا – نقد النظرية السوفسطائية :

ولقد توقف أرسطو طويلا عند مناقشة الآراء السوفسطائية فى العلم ، فهم بوجه عام كانوا يؤمنون بنسبية الحقائق ، وقد أجاز لهم ذلك أن يعلموا الناس الحقيقة بحسب ما يرى كل منهم هذه الحقيقة ، ومن هنا جاء شغفهم الشديد بالجدل الذى كان يعتمد لديهم على المخادعات اللفظية .

وقد حاول سقراط وأفلاطون التصدى لهذه الآراء السوفسطائية وبيان تهافتها . كما حاولا كشف أغاليطهم للناس ، وقد حاول سقراط ذلك مستندا على إعتقاده الخاص بأن العلم هو العلم بالماهيات ومن لا يعلم الماهية فهو جاهل[1] ، والعلم بالماهية يعنى العلم بما هو ثابت من الشيء .

وقد واصل أفلاطون طريق أستاذه فكشف عن الكثير من أضاليلهم ومخادعاتهم فى محاوراته المختلفة والتى حمل الكثير منها أسماء زعماء السوفسطائيين مثل محاورات « بروتاجوراس » و « جورجياس » و « هيبياس » ... إلخ . وقد خصص محاورة

(1) Winspear (A. D.) The Gensis of Plato's Thought, the Dryden press, New York, 1940, p. 272.

« السوفسطائى » لبيان من هو السوفسطائى وكيف يقوم بخداع الناس وانتهى إلى تعريف السوفسطائى بأنه ذلك الشخص الذى يتاجر بالتعاليم[١] . كما خصص محاورة « ثياتيتوس » لنقد الآراء الشائعة حول العلم ، وأفرد جانبا كبيرا منها لنقد النظرية السوفسطائية التى توحد بين العلم والاحساس[٢] .

وعلى الرغم من جدية موقف سقراط وأفلاطون فى مناقشة الآراء السوفسطائية عن العلم والرد عليها ، إلا أنهما لم يلمسا لب ما كان يخادع به السوفسطائيون الناس ، وكان الفضل فى كشف ذلك لأرسطو حيث استطاع أن يحصر أغاليطهم ويصنفها فى كتابه « الأغاليط السوفسطائية » ، فأوضح بذلك أنهم بالفعل يلعبون بالألفاظ ، وقد كشف أن أغاليطهم منها ما ينبنى على صورة اللغة المستخدمة فى المناقشات ، وبعضها مغالطات لا شأن لها باللغة .

أما الأولى فهى المغالطات اللغوية – فى القول – in dictione[٣] ومن أمثلتها ؛ مغالطة الاشتـــراك فى الاسم Homonymy (equivocation)[٤] ومغالطة الاشتباه (الراء) Amphibology ومغالطة التركيب composition ومغالطة التعجيم (أو النبرة) accent ومغالطة صور الكلام أو شكل القول Form of expression - figures of speech[٥]

أما المجموعة الثانية من الأغاليط فهى الأغاليط خارج اللغة extra language sophisms أو خارج القول extra dictionem وقد سماها ابن رشد موضحا إياها « المغالطات من المعانى »[٦]. وقد عدد أرسطو منها سبع صور هى ، المغالطة المأخوذة من الأعراض Fallacia accidentis، ومغالطة أخذ المقيد مطلقا Fallacia adicto - secundum quid ad simpliciter ومغالطة المصادرة على المطلوب الأول Petitio principii ومغالطة العلة الزائفة false cause أو أخذ ما ليس بعلة علة ، ومغالطة عكس اللوازم Fallacia consequentis, non sequitue وأخيرا مغالطة جمع المسائل فى مسألة واحدة. Fallacium plurium interrogationum.

---

(١) انظر : أفلاطون ، السوفسطائى . ص٢٢٣–٢٢٤، الترجمة العربية للأب فؤاد جرجى بربارة، ص٨٥–٨٧ .

(٢) انظر : أفلاطون ، ثياتيتوس ، ص ١٥١ – ١٨٧ ب ، الترجمة العربية ص٤٦ – ١١١ .

(٣) Aristotle, De Sophistics Elenchis, Ch. IV, p. 165b (25), the loeb ed., p. 16.

(٤) Ibid, Ch. IV, p. 166 a (10) p. 23.

(٥) عبد الرحمن بدوى ، المنطق الصورى والرياضى ، ص ٢٤٢ – ٢٤٣ وقد سمى Dumitriu, op. cit., p. 194. هذه المغالطة . The form language

(٦) ابن رشد، تلخيص السفسطة، تحقيق محمد سليم سالم، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٧٢، ص٢٧.

وبعد تعديده وكشفه عن هذه الصور من المغالطات السوفسطائية ، قدم عدة وسائل عامة لحل هذه المغالطات والرد عليها حتى لا يقع فيها أحد ، وأهم ما نبه إليه أرسطو ضرورة التدريب على هذه المغالطات وفهمها لأن أغلب من يقعون فيها يكون ذلك « من قلة الدربة »[1] ، وعلى ذلك فلا ينبغى أن نتسرع فى الحكم على الأشياء ، كما ينبغى ألا نتسرع فى الاجابة على ما يعرض علينا من مسائل غامضة من جهات عديدة « فقد يكون الشيء الذى نحن عارفون به كثيرا ، إذا وضع معكوسا لم تعرفه »[2] كما أنه « إذا علمنا الشيء الذى عنه يعرض القول فنحن إلى حله مضطرون »[3] . ولذلك نصح أرسطو بالتباطؤ مدة طويلة خاصة إذا كنا على علم بالموضع المعروض حتى نتبين وجه المغالطة فيه ونحله .

وإذا كانت تلك وسائل عامة لكشف المغالطات وحلها بشكل عام ، فقد ركز أرسطو على حل الأقيسة السوفسطائية حلا حقيقيا خاصة أن جانبا هاما من المغالطات يتعلق بهذه الأقيسة المليئة بالمغالطات . وقدم فى هذا الصدد وسائل علمية أهمها قوله « أن النقض الصحيح برهان على كذب القياس »[4] ، وذلك أن القياس الكاذب يقال على جهتين : إما عند تأليفه من الكذب ، أو إذا ظن أنه قياس وليس بقياس[5] .

وما دام الأمر كذلك فى الأقيسة الكاذبة فيجب أن يكون الكشف عن زيفها وكذبها إما بالنظر « فى مقدمات القياس إن كان فيها شيء من الأشياء المظنونة »[6] ، فنكشفها وبالتالى نكتشف موضع المغالطة ، أو بالنظر فى نتائج هذه الأقيسة حيث أن « بعض الأقاويل المؤلفة تلزمها نتائج صادقة ، وبعضها يلزمها الكذب ، والتى لها شبه النتائج الكاذبة يمكن أن تحل على جهتين : إما برفع شيء مما سئل عنه ، وإما بتبيين أن النتيجة ليست كذلك »[7] .

---

(١) أرسطو ، الأغاليط السوفسطائية (السوفسطيقا) ، ف ١٦ – ص١٧٥ ب (٨) ، الترجمة العربية ، ص٨٩٨ .

(٢) نفسه ص ١٧٥ ب (٢١ – ٢٢) ، الترجمة العربية ، ص ٨٩٨ .

(٣) نفسه ، ص ١٧٥ ب (٢٩ – ٣٠) ، ص ٨٩٨ .

(٤) نفسه ، ف ١٨ – ص ١٧٧ أ (٢٩) ص ٩١٨ .

(٥) نفسه ، ص ١٧٧ أ (٣٠ – ٣١) ، ص ٩١٨ .

(٦) نفسه ، ص ١٧٧ أ (٣٥ – ٣٦) ، ص ٩١٩ .

(٧) نفسه ، ص ١٧٧ أ (٣٥ – ٤٠) ، ص ٩١٩ .

ولما كان السوفسطائيون يوقعون الناس فى هذه الأغاليط نتيجة لخبرتهم فى فن الجدل – الذى كانوا يستخدمونه فى البداية كمنهج يتقدم به الفكر فانقلب عند معظمهم فيما بعد إلى مغالطات ومكابرات لإثبات قضية ما بالحق وبالباطل[1] – فقد اهتم أرسطو نتيجة ذلك أيضا بوضع قواعد للجدل يلتزم بها المتجادلون حتى يمكن الوصول من خلال الجدل إلى آراء سديدة ونتائج صحيحة .

ثانيا – نقد النظرية الأفلاطونية :

ولم يكن وضعه لتلك القواعد الجدلية للرد على السوفسطائيين وحدهم ، بل كان للرد على كل من يرى أن الجدل علم ، ومن هؤلاء بالطبع أفلاطون ؛ فقد اعتبر أن الجدل أساس من أسس نظريته عن العلم ، فالعلم بالكلى أو بالمثل وسيلته الديالكيتك الصاعد إذ أنه الطريقة التى يرتقى بها الإنسان من مرتبة الظن doxa إلى مرتبة الفكر الاستدلالى dianoia وإلى مرتبة العلم بالماهية الكلية ousia ، فقد عرف أفلاطون الديالكتيك بأنه المنهج الذى يرتفع من المحسوس إلى المعقول دون أن يستخدم شيئا محسوسا ، وإنما بالانتقال من فكرة إلى فكرة بواسطة فكرة[2] ، من فكرتنا عن العالم المحسوس وهى فكرة ظنية إلى العلم بالماهيات الكلية (المثل)[3].

وبالإضافة إلى ذلك فالجدل لديه هو نشاط فلسفى خالص فهو الذى يعطى الإنسان المعرفة الإنسانية ويقود الإنسان إلى رؤية الحقيقة الخالصة والإلمام بها[4].

ولذلك فقد لعب الجدل دورا هاما فى نظرية العلم الأفلاطونية ، فبعد تمييز أفلاطون الواضح بين عالم المحسوسات وعالم المعقولات وتحديد خصائص كل منهما ، كان لابد من افتراض مبادئ منطقية ليستخدمها فى بناء النظرية وكان « الجدل » هو أهم هذه المبادئ فبواسطته نصل إلى المثل التى يسعى إليها العلم ، والتى تمثل العالم الثابت الواحد

---

(١) محمد كمال الدين على يوسف ، مقدمة ترجمته لمحاورة « بروتاجوراس » ، القاهرة ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧ ، ص١٨ .

(٢) انظر : Plato, Republic, Eng. trans. by H. D. P Lee, part seven, Book six - part eight, B. seven.
وكذلك : أميرة حلمى مطر ، الفلسفة عند اليونان ، ص١٨٩ – ١٩٠ .

(٣) Plato, op. Cit., Part 8 - B. 7, pp. 532 - 535, Eng. trans., pp. 300 - 304.

(٤) Ibid., p. 300.

لكل العوالم المتغيرة المتعددة ، حيث أن هذه المثل هى غاية العلم فهى تمثل وحدة المعرفة على اختلاف أنواعها .

وتبدو أهمية الجدل عنده أيضا فى اصراره على ضرورة تعلمه والتدرب عليه حيث جعل تعلم الجدل مرحلة من مراحل تربية الحكام الفلاسفة ، بل جعله حجر الزاوية فى هذا النظام التعليمى[1].

ولقد اختلف أرسطو مع أفلاطون اختلافا بينا فى كل ما سبق ، فإذا كان الجدل عند أفلاطون هو منهج الوصول إلى الحقيقة ، فهو ليس الطريق الموصل إلى اليقين عند أرسطو ، بل هو فن يمكن تعلمه لإتقان النقاش والحوار بين الناس العاديين لأنه استدلال قائم على الآراء السائدة والمقدمات الذائعة وليس على المقدمات اليقينية كالبرهان[2]

ثالثا – اختلاف أرسطو مع السوفسطائيين وأفلاطون فى أهمية الجدل :

ويبدو الاختلاف بينهما واضحا إذا ما تساءلنا عن دوافع أرسطو للكتابة فى الجدل ، هل ليؤسس علما جديدا أم ليدحض علما قديما ؟

والحق أنه لم يقصد هذا ولا ذاك ، فهو يصرح فى بداية مؤلفه قائلا : « إن قصدنا فى هذا الكتاب أن نستنبط طريقا يتهيأ لنا به أن نصل من مقدمات ذائعة قياسا فى كل مسألة نقصد ، وأن نكون – إذا أجبنا جوابا – لم نأت منه بشىء مضاد »[3] فالجدل لديه إذن ليس علما كما عند أفلاطون بل نوع من الاستدلال الذى يستخدم مقدمات محتملة أى آراء متواترة عند العامة والعلماء ليستدل منها إيجابا أو سلبا على مسألة واحدة ويدافع عن أى من الوجهتين مع الاحتراس من الوقوع فى التناقض[4]

ولم يقصد أرسطو من تأليفه هذا دحض علم قديم ، فليس هناك ما يسمى بعلم الجدل بل كان كل ما هنالك ودفع أرسطو للتأليف فى هذا الموضوع تلك المناقشات التى كانت تدور ليل نهار بين الاثينيين وكأنها كانت نوعا من التدريب على لعبة فيها يضع الواحد منهم عبارتين ثم يستنتج منهما نتيجة واحدة ، وكان بعض المتجادلين غير أمناء فى هذه

---

(١) Ibid., p. 535, Eng. trans. p. 304.

(٢) أميرة حلمى مطر ، نفس المرجع السابق ، هامش ص ١٨٨ .

(٣) أرسطو ، الطوبيقا ، المقالة الأولى – ف ١ – ص ١٠٠ أ (١٨ – ٢١) ، الترجمة العربية ، ص٤٦٩ .

(٤) محمد على أبو ريان ، تاريخ الفكر الفلسفى ، الجزء الثانى ، ص٥٥ .

اللعبة فكانوا يأتون بحدود متكافئة وغامضة المعنى فيوقعون بالآخرين فى حبائل هذه المخادعات اللفظية[1]. وهذا ما دفع أرسطو فعلا لضبط هذه المجادلات بما قدمه عن القياس الجدلى فى « الجدل » ، وما قدمه من كشف لهذه المخادعات اللفظية فى « الأغاليط السوفسطائية » فقد أراد أرسطو من وراء هذين الكتابين إذن نقد ما كان سائدا من مجادلات لفظية ، وإنهاء هذا اللون من المخادعات حتى يركز انتباهه بعد ذلك على التأليف فى الطريق العلمى الصحيح وبيان الوسائل العلمية الحقيقية لحدس الحقيقة بعيدا عن هذه المجادلات التى تأخذ بما هو شائع كمقدمات فيها .

وعلى الرغم من أن نظرية أرسطو عن الجدل كانت صورة ناضجة من صورة الجدل العلمى[2]. إلا أنه بتأليفه « التحليلات الأولى » و « التحليلات الثانية » موضحا الطريق الصحيح للعلم قد جعل من كتابه فى الجدل – كما يقول روس – قد انقضى عهده وولى زمانه وأصبح لا طائل من ورائه[3] .

يبدو أن هذا الرأى الأخير لروس ليس صحيحا تماما ، فالواقع أن أرسطو – كما يقر روس نفسه – قد ألف فى الجدل لكى يساعد مستمعيه وقرائه ، ليس فى كسب الربح والمجد والشهرة كما كان الأمر عند السوفسطائيين ، بل ليتحاوروا ويتناقشوا على نحو معقول وصائب بقدر ما يستطيعون[4].

وبالإضافة إلى ذلك ، كان الهدف الأهم والأخطر من « الجدل » – فى تقديرنا – قابعا فى ذهن أرسطو نفسه ، حيث أراد أن يبرز نظريته فى القياس البرهانى بعد إبراز تلك الصور غير اليقينية من الأقيسة : الأقيسة الجدلية والسوفسطائية

لقد أراد أن يوضح أنه من الممكن إقامة أقيسة تعتمد على ماهو شائع لدى العلماء والناس كخطوة أولى لينتقل إلى الخطوة الثانية وهى تقديم القياس ، كما يجب أن يكون أداة علمية تعتمد على مقدمات بديهية أولية ضرورية لا يتطرق إليها الشك .

---

(١) Webb (C.) History of Philosophy, p. 62.

(٢) Hamelin (O.), le système D'Aristote, pp. 228 - 229.

(٣) Ross (S. W. D.), Aristotle, p. 59.

وانظر مقدمة أحمد فؤاد الأهوانى لتحقيق كتاب الشفاء لابن سينا ، المنطق ، الجزء السادس – الجدل – ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٦٥ م ، ص١٥ – ١٦ .

(٤) Ross (S. W. D.), op. cit., p. 59.

ولا شك أن الخطوة الأولى – إذا ما سلمنا بهذا – كانت ضرورية لكنى يقدم أرسطو على الخطوة الثانية .

رابعا : القياس الجدلى وأصنافه :

يرى أرسطو أن الأقاويل الجدلية قد تكون قياسا أو استقراء ، فهو يرى أن القياس أشبه بجنس يندرج تحته أنواع مختلفة من الأقيسة ، فالقياس وان كان من جهة صورته فى البرهان والجدل وأكثر الأقاويل السوفسطائية واحد فإنه يفترق – كما يؤكد ذلك ابن رشد شارحا أرسطو – من جهة المادة[1] ، ويوضح أرسطو ذلك مميزا بين القياس عموما والقياس الجدلى قائلا « ان القياس قول إذا وضعت فيه أشياء لزم من تلك الأشياء الموضوعة شىء آخر غيرها بالضرورة (من الاضطرار) ، فالبرهان هو القياس الذى يكون من مقدمات صادقة أولية أو من مقدمات يكون مبدأ المعرفة بها قد حصل من مقدمات ما أولية صادقة والقياس الجدلى هو الذى ينتج من مقدمات ذائعة »[2] .

فالفرق الأول بين القياس البرهانى والقياس الجدلى هو اختلاف المقدمات فى كل منهما ، فالمقدمات فى الجدل باصطلاح أرسطو « مقدمات ذائعة » وهذه المقدمات « هى التى يظنها جميع الناس أو أكثرهم أو جماعة الفلاسفة أو أكثرهم أو المشهورون منهم والذين فى غاية النباهة »[3] . ولما كانت هذه المقدمات الذائعة عبارة عن قضايا والقضايا تتألف من موضوع ومحمول وكلاهما حد من حدود القضية ، كان على أرسطو أن يوضح أجزاء هذه المقدمات التى يسميها ابن رشد « أجزاء المطلوبات » وهذه الأجزاء أربعة هى الحد والخاصة والجنس والعرض[4].

وأما الاستقراء « فهو الطريق من الأمور الجزئية إلى الأمر الكلى »[5] ، وذلك لأن نقلة الحكم من شىء إلى شىء لا يتعدى أوجها ثلاثة ؛ أحدها نقلة الحكم من الكلى إلى

---

(١) ابن رشد ، تلخيص كتاب الجدل ، حققه وقدم له تشارلز بتروورث ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩ م ، ص٤٧ ، فقرة ٢٥ .

(٢) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ – ف ١ – ص ١٠٠ أ (٢٥ – ٣٠) ، الترجمة العربية ، ص٤٦٩ .

(٣) نفسه ، ص ١٠٠ ب (٢٠ – ٣٠) ، ص ٤٧٠ .

(٤) نفسه ، م ١ – ف ٥ – ص ١٠٢ أ ، ب ، الترجمة العربية ، ص٤٧٤ – ٤٧٧ .

وانظر : Joseph (H. W.), An Introduction to logic, Oxford Press, London, 1931, pp. 73 - 75.

(٥) أرسطو ، نفس المرجع ، م ١ – ف ١٢ – ص ١٠٥ أ (١٤ – ١٥) ، الترجمة العربية ، ص٤٨٧ .

الجزء ، وهذا هو القياس وذلك أن النتيجة منطوية بالقوة فى المقدمة الكبرى على جهة ما ينطوى الجزء فى الكل . والثانى نقله الحكم من أكثر الجزئيات أو جميعها إلى الكلى وهذا هو الاستقراء ، مثل قولنا أن الصانع الحاذق أفضل لأن الملاح الحاذق هو أفضل وكذلك الفارس الحاذق هو الأفضل[1] .

والاستقراء يستعمل فى الجدل على وجهين أحدهما فى تصحيح المقدمة الكلية فى القياس وهو الأكثر ، وربما يستعمل أقل من ذلك فى تصحيح المطلوب نفسه . فالقياس أشرف فى صناعة الجدل وأفضل من الاستقراء رغم أن الاستقراء أظهر اقناعا وأنفع مع الجمهور وأسهل معاندة فى حين أن القياس أقل نفعا بالنسبة للجمهور وأصعب معاندة ، ولذلك كان استعماله أنفع مع المرتاضين فى هذه الصناعة[2] .

وعلى ذلك يجب أن نميز فى نظر أرسطو بين مستويين للجدل مستوى الخاصة أى مستوى من تمرسوا على الجدل وهذا يستخدم فيه القياس ، ومستوى العامة أى أولئك الذين لم يتمرسوا على الجدل من عامة الناس ، وهؤلاء يجب أن نستخدم معهم الاستقراء أى ننتقل معهم من الجزئيات الظاهرة لهم إلى التعميم الكلى وهو يعبر عن ذلك قائلا « وقد ينبغى أن يستعمل فى الجدل ، أما مع ذوى السلامة العقلية من الناس فالأقاويل الاستقرائية . أما مع المرتاضين فالأقاويل القياسية.وقد ينبغى أن تلتمس أخذ المقدمات من أصحاب القياس ، وأخذ الأمثال من أصحاب الاستقراء ، ان كان كل واحد منهما مرتاضا فيما يناسب مذهبه »[3] .

(أ) الفرق بين المسألة الجدلية والوضع الجدلى :

يفرق أرسطو بين المسألة الجدلية وما يسميه بالوضع الجدلى على أساس أن المسألة « هى طلب معنى ينتفع به فى الايثار للشىء والهرب منه »[4] وقد تتعارض المسائل الجدلية عند الجمهور والفلاسفة نظرا لاختلاف معتقداتهم ، فيؤثرون الأشياء أو يبتعدون عنها تبعا لهذه الاختلافات فى الآراء والمعتقدات حول اللذة مثلا هل هى خير أم شر ، العالم هل هو أزلى أم لا ؟ .

---

(١) ابن رشد ، تلخيص الجدل ، فقرة ٢٦ ، ص ٤٧ – ٤٨ .
(٢) نفسه ، فقرة ٢٧ ، ص ٤٨ .
(٣) أرسطو ، الطوبيقا ، م ٨ – ف ١٤ – ص ١٦٤ أ (١ – ٢٠) ، الترجمة العربية ص ٧٣١ .
(٤) نفسه ، م ١ – ف ١١ – ص ١٠٤ ب (١ – ٤٠) ، الترجمة العربية ، ص٤٨٥ .

أما الوضع الجدلى « فهو رأى مبدع لبعض المشهورين بالفلسفة مثل ما قاله هيراقليطس من أن الكل شيء يتحرك . وما قاله ميليسوس من أن الكل واحد »[1] .

إذن فالوضع مسألة جدلية ، لكن من الواضح أن المسألة الجدلية قد لا تكون وضعا لأن « بعض المسائل يجرى مجرى ما لا يعتقد فيها »[2] ، فالمسألة لذلك أعم من الوضع . وقد شغل شراح أرسطو بالبحث فيما قصده من الوضع أو الموضع الجدلى ؛ فقد نظر إليه الإسكندر الأفروديسى وثاوفراسطس على أنه مبدأ أو أصل منه تؤخذ المقدمات فى القياس[3] ، أما ثامسطيوس فيقول أن الموضع هو المقدمة الكبرى التى هى أحق المقدمات بالقياس ، ويقول أن المقدمة التى بهذه الصفة ربما استعملت بعينها فى القياس ، وربما استعمل معناها فقط .

وحجته فى ذلك أن الأشياء التى يستعملها أرسطو فى مقالاته عن المواضع يوجد فيها الصنفان جميعا ، مثل قوله أن ما هو أطول زمانا فهو آثر عندنا ، ومثل قوله أن المؤثر من أجل نفسه آثر من المؤثر من أجل غيره ، فإن هذه المواضع وأشباهها يظهر أنها إنما عددت لتستعمل مقدمات كبرى فى قياس من المطالب الجزئية ، مثل قولنا أن لذة السكر آثر من لذة الجماع لأنها أطول منها زمانا[4] .

يبدو أن الأمر عند أرسطو على ما فسره ثامسطيوس ، فقد كتب أرسطو فى المقالة الثانية من « الطوبيقا » عشرة فصول يعدد فيها مواضع العرض المشتركة ، وكتب ستة فصول أخرى فى المقالة الثالثة لمواضع العرض وتطبيقها ، وكتب فى المقالة الرابعة ستة فصول عدد فيها المواضع المشتركة للجنس ، وفى المقالة الخامسة كتب تسعة فصول عدد فيها المواضع المشتركة للخاصة ، وكتب فى المقالة السادسة أربعة عشر فصلا عدد فيها المواضع المشتركة للحد ، وفى المقالة السابعة أخذ يفاضل بين المواضع موضحا أن أفضل تلك المواضع ما أخذ من التصاريف أى الاشتقاقات ومن النظائر « لأنه واجب ضرورة أن تتبع الأجناس للأجناس والحدود للحدود[5] ، فالذى يعترف بأى صفة تخص

---

(١) نفسه .
(٢) نفسه .
(٣) ابن رشد ، نفس المرجع السابق ، جـ ٢ ، فقرة ٥١ ، ص٦١ .
(٤) ابن رشد ، تلخيص كتاب الجدل ، فقرة ٥٣ ، ص ٦٢ .
(٥) أرسطو ، الطوبيقا ، م ٧ ف ٣ – ص ١٥٣ ب (٢٥ – ٣٥) الترجمة العربية ص ٦٨٣ .

جنسا أو حدا معينا فعليه أن يعترف بالصفات الباقية كلها . وهو يفضل هذا النوع من المواضع لأنها من أنفع الأشياء لنا فى أمور كثيرة « ولذلك ينبغى أن يكون تمسكنا بها أكثر وأن تكون لنا معدة ميسرة »[1] .

وعلى ذلك فإذا كنت تعتزم الجدل فعليك أولا : أن تستنبط الموضع الجدلى الذى منه ينبغى أن تأتى بالحجة ، وثانيا : أن تعد أسئلتك وترتب كل شىء على حسب ما يتطلبه هذا الموضع الجدلى وثالثا : أن تخاطب بذلك من ستناقشه وتجادله[2] .

ومن الواضح أن استنباط الموضع الجدلى أول خطوات الجدل ، ولذلك كان لاستنباط هذه المواضع أهمية خاصة ، فقد أوكل أرسطو مهمة الاستنباط هذه للفيلسوف وعالم الجدل[3] . أما وقد تم ايجاد هذه المواضع فبقية الخطوات على المجادل نفسه ، فعليه ترتيب أسئلته ووسائله ومخاطبة غيره .

(ب) تحليل بعض المواضع الجدلية باللغة المنطقية الرمزية الحديثة :

إن تلك المواضع التى أجهد أرسطو نفسه بتعديدها واستنباطها والكشف عنها للمجادل – رغم شكوى شراحه من صعوبتها وعدم فهمهم لها[4] – إذا نظرنا إليها من زاوية منطقية صرفة لوجدناها مواضع مضيئة لما فيها من مبادئ منطقية راسخة لمسها أرسطو ببراعة وعمق ومن أمثلة تلك المواضع التى تشتمل على مبادئ منطقية ويمكن النظر إليها بلغة المنطق الرمزى الحديث فتبدو مبادئ ذات صورة صحيحة وواضحة الصدق . من أمثلة تلك المواضع :

١ – وعند تثبيتنا أن المتضادات موجودة لشىء واحد بعينه ينبغى أن نبحث عن ذلك فى الجنس ، مثال ذلك ان أردنا أن نبين أنه قد يوجد فى الحس صواب وخطأ قلنا : الإحساس هو تمييز (أو حكم) ، والتمييز يكون بصواب وبغير صواب . ففى الحس يوجد صواب وخطأ . فالبرهان إذا الآن على النوع من الجنس ، وذلك أن التمييز جنس

---

(١) نفسه ، م ٧ – ف ٤ ص ١٥٤ أ (١٥ – ٢٠) ، ص٦٨٤ .

(٢) نفسه ، م ٨ – ف ١ ص ١٥٥ ب (١ – ٧) ، ص٦٩٠ .

(٣) نفسه ، م ٨ – ف ١ ص ١٥٥ ب (٧ – ١٠) ، ص٦٩٠ .

(٤) انظر : ابن رشد ، تلخيص كتاب الجدل ، فقرة ١٣٣ ص ١٠٨ حيث يقول : « فهذه جملة جميع المواضع التى عددها أرسطو قد نقلناها على حسب ما تأدى لنا فهمه وفيها نظر » .

للإحساس ، وذلك أن الحس يميز بجهة من الجهات . وقد يكون أيضا البرهان على الجنس من النوع ، وذلك أن كل ما يوجد للنوع قد يوجد أيضا للجنس – مثال ذلك أنه ان كان علم يوجد خسيسا وفاضلا فقد يوجد حال كذلك ، لأن الحال جنس للعلم – فالموضع الأول يكذب فى التثبيت ، والثانى يصدق . وذلك أنه ليس يلزم ضرورة أن يكون كل ما يوجد للجنس يوجد أيضا للنوع : فإن الحيوان يوجد طائرا وذا أربع ، وليس الإنسان كذلك . وكل ما يوجد للنوع فواجب ضرورة أن يوجد للجنس أيضا ، وذلك أنه ان كان الإنسان فاضلا فقد يوجد حيوان فاضلا .

فأما فى الابطال فالمكان الأول صادق ، والثانى كاذب . وذلك أن كل ما لا يوجد للجنس ، فليس يوجد أيضا للنوع . وكل ما كان لا يوجد للنوع فليس يجب ضرورة ألا يوجد للجنس ، لأنه من الضرورة أن ما يحمل عليه الجنس فقد يحمل عليه شىء من الأنواع . وكل ما كان له جنس أو كان يقال من الجنس عن طريق اشتقاق الإسم فواجب ضرورة أن يكون له شىء من الأنواع ... »[1] .

ويعبر أرسطو فيما سبق عن موضعين يمكن التعبير عنهما على النحو التالى : (أ) البرهان على النوع من الجنس : عندما نريد أن نتبين وجود المتضادات لشىء ما يجب أن نتبين ذلك فى الجنس ، فمثلا لو أردنا أن نتبين وجود الصواب والخطأ فى الادراك الحسى . فنقول : الادراك الحسى حكم ، وكل حكم يكون صوابا أو خطأ ، لذلك فالادراك الحسى يكون صوابا أو خطأ .

(ب) البرهان على الجنس من النوع : لأن كل ما يتصف به النوع يتصف به الجنس ، فمثلا إذا كانت المعرفة خيرة أو شريرة ، فقد يكون الحال بهذه الصفة ، لأن الحال جنس للعلم (المعرفة) . أما الموضع الأول فيكذب فى الاثبات ، أما الثانى فيصدق ، لأنه من الخطأ القول بأن كل ما يتصف به الجنس يتصف به النوع الذى ينتمى إليه . على حين أنه من الصواب القول بأن كل ما يتصف به النوع يتصف به جنسه .

أما فى حالة النقض (الابطال) ، فان الموضع الأول يصدق ، أما الثانى فيكذب ، لأنه من الصواب القول أن كل ما لا يتصف به الجنس لا يتصف به النوع الذى ينتمى إليه . على حين أنه من الخطأ القول أن كل ما لا يتصف به النوع لا يتصف به جنسه

(١) أرسطو ، الطوبيقا ، م ٢ – ف ٤ – ص ١١١ أ (٢٢ – ٤٠) ص٥١٢ وما بعدها .

٢ – وينبغى أن ننظر فى الموضع ما الشىء الذى إذا وجد وجب ضرورة أن يوجد الموضوع ، أو ما الشىء الذى يوجد من الاضطرار إذا وجد الموضوع . فوجود الموضوع من الاضطرار إذا وجد شىء من الأشياء هو لمن يريد أن يثبت الشىء . وذلك أنه ان تبين أن ذلك الشىء موجود ، صار الموضوع متبينا . فأما وجود شىء من الأشياء إذا وجد الموضوع ، فلن يريد أن يبطل الشىء وذلك أنا ان بينا أن اللازم للموضوع غير موجود كنا قد أبطلنا الموضوع »[1] .

وهذا يعنى أن لكل موضوع صفات عديدة لازمة له ، فان وجد الموضوع وجدت صفاته اللازمة عنه ، وإذا تبين لنا أن هذه اللوازم غير موجودة فهذا يعنى أن الشىء غير موجود . ولقد عبر أرسطو فى ذلك عن مبدأين منطقيين هما :

(أ) إثبات التالى عن طريق إثبات المقدم ، فإذا كان من المعروف إنه إذا كانت س صادقة كانت م صادقة فإنه يصدق أيضا أنه « إذا كانت م كانت س » وبتعبير أكثر بساطة ورمزية ، إذا كانت « س ⊂ م » صادقة فإن « م ⊂ س » أيضا صادقة . وهذا مبدأ منطقى صحيح يعتمد على معنى اللزوم كمبدأ منطقى حديث .

(ب) إنكار المقدم عن طريق إنكار التالى ، وهو يعنى أنه إذا صدق أن « س ⊂ م » فإنه يصدق أيضا أن « ~ م ⊂ ~ س » . وهذا أيضا مبدأ منطقى صحيح يعتمد على معنى اللزوم ، لأن صدق المقدم يستلزم صدق التالى . لأنه إن كذب التالى مع صدق المقدم لكان اللزوم غير صحيح . ولذلك فكذب التالى يستلزم كذب المقدم حتى يظل اللزم صحيحا .

٣ – كل من قال شيئا من الأشياء – أى شىء كان – فقد قال بوجه من الوجوه أشياء كثيرة ، لأن كل واحد من الأشياء من الاضطرار له لوازم كثيرة ، مثال ذلك أن من قال أن إنسانا موجود ، فقد قال أن حيوانا موجود ، وأن متنفسا موجود ، وأن قابلا للعلم موجود ، وأن ذا رجلين موجود فأى شىء من اللوازم إذا ارتفع ارتفع معه أيضا الأمر الأول »[2] .

---

(١) نفسه ، ص ١١١ ب (١٥ – ٢١) ، الترجمة العربية ، ص ٥١٤ .

(٢) نفسه ، م ٢ – ف ٥ – ص ١٢٢ أ (١٦ – ٢٤) ص ٥١٥ – ٥١٦ .

وواضح فى هذا الموضع أن تلك الصفات التى أوردها أرسطو كصفات تلزم عن ذكر « الإنسان » هى صفات جوهرية بحيث لو أن إحداها غير موجودة لكان معنى ذلك أن الإنسان غير موجود . فلو رمزنا للإنسان بـ « س » ورمزنا للصفات بالرموز الآتية ، حيوان بالرمز « ط » ، التنفس بالرمز « هـ » ، قابلية العلم بالرمز « ى » ، ذا رجلين بالرمز « ع » مع ملاحظة أن تلك الصفة الأخيرة كان أرسطو مثلما كان أفلاطون ينظر إليها على أنها صفة تميز الإنسان وتعرفه ، ورمزنا لعلاقة اللزوم بالرمز « ⊂ » ورمزنا لارتفاع الصفة أو غيابها بالرمز « ~ » لأمكننا التعبير رمزيا عن هذا الموضوع على النحو التالى :

س ⊂ ط و هـ و ى و ع

~ط ⊂ ~س

~هـ ⊂ ~س

~ى ⊂ ~س

~ع ⊂ ~س

ويمكن التعبير عن ذلك بصورة أكثر اختصارا إذا رفعنا الواو ورمزنا لها بالرمز « ٠ » ، وهذا الرمز يعنى فى المنطق الحديث التعبير عن العطف أو الوصل ، وإذا استخدمنا الرمز « ٧ » للتعبير عن « أو » وتعنى الفصل أو الانفصال[1] ، فيصبح على النحو التالى :

(س ⊂ : ط ٠ هـ ٠ ى ٠ ع) ٠ (~ط ٧ ~هـ ٧ ~ى ٧ ~ع: ⊂ ~ س)

وتقرأ هذه الصيغة الرمزية على النحو التالى تبعا لذلك الموضع من نص أرسطو : أنه إذا وجدت « س » للزم عنها « ط » و « هـ » و « ى » و « ع » من الصفات ، وإذا لم توجد الصفة « ط » أو لم توجد « هـ » أو لم توجد « ى » أو لم توجد « ع » للزم عن ذلك عدم وجود « س » .

---

(١) هذه الرموز المنطقية هى اللغة التى بدأ استخدامها رسل ووايتهد فى كتابهما الشهير: Principia Mathematica وانظر شرح هذه اللغة فى: Ambrose (A.) & Lazerowitz (M.), Fundamentals of Symbolic Logic, Halt Rinehart & Winston, inc., New وانظر فى ذلك أيضا : محمد مهران ، مقدمة فى المنطق الرمزى ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٨م ، ص ٦٢ وما بعدها .

٤ – والأشياء التى يجب ضرورة أن يكون أحد الأمرين فقط موجودا لها (بمنزلة وجود المرض أو الصحة للإنسان) فإن تهيأ لنا أن نقول فى أحدها أنه موجود أو غير موجود فإن ذلك يتهيأ فى الباقى أيضا . وهذا المعنى ينعكس على الأمرين جميعا . وذلك أنا إذا بينا أن أحدهما موجود نكون قد بينا أن الباقى غير موجود . وإن نحن بينا أن أحدهما غير موجود ، نكون قد بينا أن الآخر موجود »[1] .

وفى هذا الموضع يعبر أرسطو عن أن الشيء قد يتصف بصفة أو بنقيضها ، فتكون الصفة إما موجودة فى الشيء أو غير موجودة أوبمعنى آخر إما أن تكون الصفة موجودة فى الشيء أوتكون الصفة المضادة هى الموجودة. وهذا تعبير عما يسميه المنطق الرمزى الحديث بالدالة الانفصالية[2]، التى مثالها اللفظى «هذه الحجرة إمامضيئة أومظلمة » وقد عبر عنها أرسطو بقوله « هذا الإنسان إما مريض أو سليم » حيث تكون الدالة صادقة إذا صدق أحد بديليها وكذب الآخر ، فإذا ثبت أن الحجرة مضيئة لما كانت مظلمة ، وإذا ثبت أنها مظلمة لما كانت مضيئة .

وهكذا فى المثال الذى ضربه أرسطو وأشار إلى الصدق والكذب فيه بقوله «إذا بينا أن أحدهما (أى أحد البديلين بلغة المنطق الحديث) موجود نكون قد بينا أن الباقى غير موجود».

والتعبير الرمزى عن هذه الدالة : إما أن تكون ق أو تكون ل ، وبصورة أكثر تجريدا إما ق أو ل ، وبصورة رمزية خالصة « ق ٧ ل » . وتشير ق إلى الإنسان المريض وتشير ل إلى الإنسان السليم ، فإما أن يكون الإنسان مريضا أو سليما ولا يجوز الجمع بين البديلين فى هذا المثال الذى يشير إليه أرسطو إذ لا يمكن أن يكون الإنسان مريضا وسليما فى نفس الوقت . وهذا ما يسمى فى المنطق الحديث بالانفصال القوى الذى يصدق فقط فى حالة صدق أحد البديلين وكذب الآخر أو كذب أحدهما وصدق الآخر ، ويكذب فى حالة صدق البديلين أو كذبهما معا . ويجمل المناطقة المحدثون هذه الاحتمالات فى هذا الجدول علما بأن « ص » ترمز لاحتمال الصدق و « ك » ترمز للكذب .

(١) أرسطو ، الطوبيقا ، م ٢ – ف ٦ – ص ١٢٢ أ (٢٤ – ٣٠) ، ص ٥١٦ .

(٢) انظر تحليل الدالة الانفصالية والتمييز بين الانفصال القوى والضعيف فى : محمد مهران ، المرجع السابق ، ص ٧٠ – ٧٤ .

ق	ل	ق ∨ ل
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

وإن أردنا الالتزام بالنص الأرسطى ، أى دون أن نستخدم مسألة الصدق والكذب واستخدمنا حديثه عن وجود الصفة أو عدم وجودها وعبرنا عن الوجود بكتابة الرمز ق أو ل فقط ، وعبرنا عن عدم الوجود للصفة بكتابة الرمز وفوقه هذه العلامة « / » الدالة على النفى لكان التعبير الرمزى على الوجه التالى :

ق	ل	ق ∨ ل
ق	ل	×
ق	ل̄	✓
ق̄	ل	✓
ق̄	ل̄	×

وقد شرح أرسطو هذا المبدأ بقوله فى النص السابق « أننا إذا بينا أن أحدهما موجود نكون قد بينا أن الباقى غير موجود ، وإن نحن بينا أن أحدهما غير موجود نكون قد بينا أن الآخر موجود » وهذا الشرح يمكن وضعه فى صورة رمزية على النحو التالى (مع ملاحظة أننا أمام انفصال قوى كما قلنا من قبل) :

ق ∨ ل ، ⊂ : [(ق ⊂ ~ ل ، ~ ق ⊂ ل) ،

(ل ⊂ ~ ق ، ~ ل ⊂ ق)]

ولو وضعنا ذلك فى قائمة صدق مطولة لوجدنا النتيجة على النحو التالى :

ق	ل	ق∨ل⊂ : [(ق ⊂ ~ ل ⋅ ~ ق ⊂ل) (ل ⊂~ ق ⋅~ ل ⊂ ق)]									
ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ص
ك	ك	ك	ص	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ك	ك
		(١)	(٥)		(٢)		(٤)		(٣)		

وبالنظر إلى هذا الجدول تتضح لنا الحقائق التالية :

١ – أن الدالة التى أمامنا تكرارية صادقة تحت جميع شروط الصدق ، ولذا فهى تعبير عن مبدأ أو قانون منطقى صحيح كما يبدو ذلك من العمود (٥) .

٢ – أن جميع الدوال المذكورة دوال متكافئة وهى الدوال الثلاث التى تبدو قيم صدقها من الأعمدة (١) ، (٢) ، (٣) .

٣ – أن الدالتين الأخيرتين فى مجموعهما مكافئتان للدالة الانفصالية الأصلية ويتضح ذلك من النظر فى قيم الصدق الواردة فى العمودين (١) ، (٤) .

إذن ذلك القول صحيح منطقيا ويعبر عن مبدأ صحيح من المبادئ المنطقية ولعلنا نكون قد استطعنا من خلال النظر فى هذه الأمثلة من تلك المواضع أن نوضح أن أرسطو لم يكن يعبث عبثا جدليا ، بل كان بأبحاثه تلك يضرب فى صميم البحث فى المبادئ المنطقية التى إن فاتت أغراضها على شراحه القدامى فلا يجب أن تفوتنا ونحن نملك أداة التحليل المنطقية الرمزية الحديثة .

خامسا – آلات استنباط القياس الجدلى :

يميز أرسطو بين أربعة مصادر تتيح إيجاد الأقيسة الجدلية أحدها اقتضاب المقدمات أو « اختيار القضايا » ، والثانى الاقتدار على تمييز كل واحد من الأشياء على كم نحو يقال

(أى تمييز المعانى الغامضة) والثالث : استخراج الفصول أو ملاحظة الاختلافات . والرابع : البحث عن الشبيه[1] أو (ملاحظة المتشابهات)[2] .

(أ) اختيار القضايا :

وهذه الآلة من آلات استنباط القياس الجدلى تعنى ضرورة اختيار مقدمات صالحة من مصادر معينة يحددها أرسطو وهى « آراء الجمهور أو أكثر الناس أو آراء جميع الفلاسفة أو أكثرهم أو أهل النباهة منهم ، أو الآراء المضادة للآراء الظاهرة وجميع الآراء التى فى الصنائع »[3] ويرى أرسطو بناء على هذه المصادر أننا يمكن أن نكون أقيسة من استعمال المقدمات الذائعة فقط أو المقدمات الشبيهة بهذه المقدمات الذائعة ، وهذه المقدمات قد تنتمى إلى علوم مختلفة فمنها ما هى مقدمات خلقية ، ومنها مقدمات طبيعية ، ومنها مقدمات منطقية »[4] ، أما المقدمات الخلقية مثل قولنا لمن أولى أن نطيع : لآبائنا أو للنواميس متى اختلفتا ؟ أما المنطقية مثل قولنا : هل العلم بالمتضادات واحد بعينه أم لا ؟ أما المقدمات الطبيعية فمثل : هل العالم أزلى أم لا ؟[5] .

ويرى أرسطو أن تحديد هذه المقدمات بهذه الصورة يتطلب تدريبا كافيا على الاستقراء حيث يجب فحصها فحصا استقرائيا بحسب الأمثلة المتعددة التى تصفها هذه المقدمات بصورة كلية ويكون هذا البحث الاستقرائى عن هذه المقدمات لدى الفلاسفة « على جهة الحقيقة » ولدى الجدليين « على جهة الظن »[6] . كما ينبغى أيضا رغم هذا الفحص الاستقرائى أن نأخذ هذه المقدمات أخذا كليا بأكثر ما يمكن ذلك .

(ب) تمييز المعانى الغامضة أو (البحث عن الألفاظ المشتركة) :

وهذه الآلة من أهم آلات استنباط الجدل ويعرفها أرسطو قائلا « أنها البحث عما

---

(١) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ – ف ١٣ – ص ١٠٥ (٢٠ – ٢٥) الترجمة العربية ص ٤٨٨ .

(٢) ما بين الأقواس توضيح للترجمة القديمة من الترجمة الإنجليزية للطوبيقا – انظر :

Aristotle: Topcs "Topica", Book I, Ch. 13, p. 105a "20 - 25", Eng. Trans. by W. A. Pickard, Cambridge, in "Great Books", Vol. 8, P.I, pp. 148 - 149.

(٣) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ – ف ١٤ – ص ١٠٥ (١ – ٤٠) الترجمة العربية ص ٤٨٨ – ٤٨٩ . وانظر ثالثا من هذا الفصل .

(٤) نفسه ، ص ٤٨٩ .

(٥) نفسه ، ص ٤٩٠ .

(٦) نفسه .

يقال على أنحاء كثيرة »[1] أى المعانى الغامضة التى تقال ويقصد بها معانى متعددة وينبغى أن نميز بين تلك المعانى ونعرف المقصود من اللفظ بالضبط فى هذا السياق أو ذلك ويقدم أرسطو الكثير من صور هذه المعانى الغامضة ويطالب بالبحث والنظر فيها ومن أمثلتها لديه[2] :

١ – « ينبغى أن ننظر لهذه الأشياء هل الشىء يقال على أنحاء كثيرة بالنوع أم على نحو واحد ؟ فنبحث أولا عن الضد إن كان يقال على أنحاء كثيرة كان مختلفا فى النوع أو فى الإسم ، وذلك أن بعض الأشياء تكون مختلفة بالأسماء من أول أمرها مثل « الحاد » فإن ضده فى الصوت « الثقيل » وفى العظم « الكال » فمن البين أن ضد الحاد يقال على أنحاء كثيرة ، وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة فالحاد أيضا يقال كذلك لأن فى كل واحد منها يوجد الضد وذلك أنه لا يوجد المضاد للثقيل والكال واحدا بعينه والمضاد لكل واحد منهما هو الحاد وأيضا ضد الثقيل فى الصوت الحاد وفى العظم الخفيف ، فالثقيل إذًا يقال على أنحاء كثيرة لأن ضده يقال على أنحاء كثيرة »[3] .

٢ – « وأيضا ينبغى إن كان لأحد المعنيين ضد ما والآخر ليس له ضد من الأضداد على الاطلاق ، مثال ذلك أن اللذة تكون من قبل الشرب ضدها الأذى الذى يكون من قبل العطش ، واللذة التى تكون من قبل العلم بأن القطر مباين للضلع ليس لها ضد ، فاللذة إذن مما يقال على أنحاء كثيرة »[4] .

٣ – « وأيضا ينبغى أن نبحث عما يتقابل على طريق التناقض : هل يقال على أنحاء كثيرة ، وذلك لأن هذا إن كان يقال على أنحاء كثيرة فإن المقابل له قد يقال أيضا على أنحاء كثيرة : أحدهما على الذى ليس له بصر والآخر على الذى لا يستعمل البصر . وإذا كان هذا يقال على أنحاء كثيرة فواجب ضرورة أن يكون الذى يبصر يقال على أنحاء كثيرة

(١) نفسه ، م ١ – ف ١٥ – ص ١٠٦ أ (١ – ٢) الترجمة العربية ص ٤٩٠ .

(٢) فضلنا أن نورد هذه الأمثلة بنص أرسطو نقلا عن الترجمة العربية دون تعليق أو شرح نظرا لوضوحها من ناحية ، وحتى يدرك القارئ مدى محاولة أرسطو الالمام بكل ما يمكن أن يكون موضعا للغموض حتى يقطع على المغالطين من المجادلين الطريق الذى يخدعون به الناس من ناحية أخرى .

(٣) أرسطو ، الطوبيقا ص ١٠٦ أ (١٠ – ٢٠) ص ٤٩١ .

(٤) نفسه ص ١٠٦ أ (٣٥ – ٤٠) ص ٤٩٢ .

وذلك أن كل واحد من صنف قولنا لا يبصر » يقابله شيء ما ، أعنى أن الذى ليس له بصر يقابله الذى له بصر ، والذى لا يستعمل البصر يقابله المستعمل للبصر »[1] .

٤ – « ينبغى أن نبحث عن التى تقال على طريق العدم والملكة ، فإن أحدهما إن كان يقال على أنحاء كثيرة فإن الآخر يقال على أنحاء كثيرة فى النفس والبدن والأمر فى أن الأشياء تتقابل على جهة العدم والملكة بيِّن لأن من شأن الحيوان أن يكون له كل واحد من الحسين أعنى حس النفس وحس البدن »[2] .

٥ – « وأيضا ينبغى أن نبحث عن التصاريف (يعنى الاشتقاقات) وذلك أنه إذا كان العدل يقال على أنحاء كثيرة فالعدالة تقال على أنحاء كثيرة وذلك أن فى كل واحدة من الجهتين اللتين فيهما العدل قد توجد عدالة ما ، مثال ذلك أنه قد يقال للذى يحكم بحسب رأيه وللذى يحكم بما يجب أنهما قد حكما بالعدل ، وعلى ذلك المثال يجرى الأمر فى العدالة »[3]

(جـ) استخراج الفصول (ملاحظة الاختلافات) :

ولهذه الآلة أهميتها حيث أنها تتعلق بمعرفة الصفة المميزة للنوع من الأشياء أو من الفضائل ، فاستخراج هذه الصفة يعنى معرفة الخلافات بين الأشياء بجميع أصنافها . وفى هذا يقول أرسطو : « ويجب أن ينظر فى حال الفصول بعضها عند بعض فى الأجناس أنفسها ، مثل أن نعلم بماذا يخالف العدل الشجاعة والحلم للعفة ، فإن جميع هذه من جنس واحد بعينه هو الفضيلة ، ونأخذ الفصول التى من جنس واحد بعينه كالفهم والشجاعة والعفة والعدل ، فإن كل واحد من هذه فضيلة وننظر أيضا فى التى من جنس بالقياس إلى التى من جنس آخر غيره من غير أن يكون بعضها من بعض متباعدا بُعدا كثيرا بينة جدا »[4] .

ورغم أهمية هذه الآلة من آلات استخراج القياس الجدلى ، إلا أنه لم يتحدث عنها

---

(١) نفسه ، ص ١٠٦ ب (١٤ – ٢٠) ص ٤٩٣ .
(٢) نفسه ص ١٠٦ ب (٢٠ – ٢٧) ص ٤٩٣ – ٤٩٤ .
(٣) نفسه ، م ١ – ف ١٥ – ص ١٠٦ ب (٢٩ – ٣٤) الترجمة العربية ص ٤٩٣ – ٤٩٤ .
(٤) نفسه ، ف ١٦ – ص ١٠٨ أ (١ – ٥) ، ص ٤٩٨ .

بأكثر مما نقلنا عنه ، وربما يرجع ذلك إلى أنه قد أولى « الفصل » أو « الصفة المميزة » بحثا أوفى فى كتبه المنطقية الأخرى .

(د) البحث عن المتشابهات :

ويقصد بهذه الآلة البحث عن الصفات المتشابهة بين الأجناس المختلفة « فينبغى أن نبحث عن التشابه فى الأشياء التى توجد فى أجناس مختلفة إن كان حال هذا الشىء عند غيره كحال آخر عند آخر ، مثال ذلك أن حال العلم عند المعلوم كحال الحس عند المحسوس .

وإن كان حال شىء عند غيره كحال شىء آخر فى آخر ، مثال ذلك أن حال البصر فى العين كحال العقل فى النفس ، وحال الهدوء فى البحر كحال الركود فى الهواء ، وذلك لأن كليهما سكون ، وينبغى أن تكون رياضتنا فى الأشياء المتباعدة جدا خاصة ، فإن الأشياء الباقية قد يمكننا فيها أن نقف على المتشابه بأسهل مأخذ .

وينبغى أن ننظر أيضا فى الأشياء التى فى جنس واحد ، هل يوجد لجميعها شىء واحد بعينه ، مثل الإنسان والفرس والكلب ، فإنه إن كان يوجد لها شىء واحد بعينه فهى من جهته متشابهة »[1] ويقصد أرسطو بالطبع أن كل الأنواع التى تنتمى لجنس واحد تتشابه فى تلك الصفات التى تتشابه فى هذه الأنواع وعلى أساسها كانت من جنس واحد

والنظر فى المتشابهات يفيد كثيرا فى الاستقراء وفى قياسات الوضع وفى تحديد الحدود ، أما منفعته فى الاستقراء « فلأنا نحكم على الأمر الكلى باستقراء الجزئيات فى الأشياء وذلك لأنه ليس من السهل استقراء النظائر ونحن لا نعلم الأشياء »[2] ، أما منفعته فى قياسات الوضع فيبدو فى « أن من الأمر الذائع أن الحال فى سائر الأشياء كالحال فى واحد منها حتى أنه إذا تهيأ لنا أن نناظر فى أى شىء منها كان اجماعنا مع ذلك على أن الحال فى الشىء الذى قصدنا له كالحال فى هذه لأنا إذا بينا ذلك نكون قد علمنا البرهان »[3] .

---

(١) نفسه ، م ١ – ف ١٧ – ص ١٠٨ أ (٥ – ١٥) ؛ الترجمة العربية ، ص ٤٩٨ – ٤٩٩ .
(٢) نفسه ، ف ١٨ – ص ١٠٨ ب (٧ – ١١) ، ص ٥٠٠ .
(٣) نفسه ، ص ١٠٨ ب (١٢ – ١٧) ص ٥٠٠ ، ٥٠١ .

أما منفعته فى تحديد الحدود فيبدو فى ادراك مدى تشابه الحدود المتباعدة والأشياء التى تحددها هذه الحدود كقولنا : « سكون الريح فى البحر وركود الهواء شيء واحد بعينه لأن كل واحد منهما هدوء ، وأن النقطة فى الخط وحدة فى العدد لأن كل واحد منهما مبدأ . فلذلك متى وفينا الجنس العام فى الجميع لم يظن بنا أحد إنا قد حددنا حدا غريبا . ويكاد أن يكون الذين يحدون على هذا الوجه اعتادوا أن يعرفوا الحدود لأنهم يقولون أن الوحدة مبدأ العدد ، والنقطة مبدأ الخط فمن البين أنهم يضعونها فى الجنس العام لكليهما »[1] .

وكل هذه الآلات التى من خلالها تتكون الأقيسة تبدو تطبيقاتها فى الكشف عن المواضع الجدلية المختلفة ، فأرسطو يقول بعد حديثه عن تلك الآلات « فأما المواضع التى ينتفع فيها بما وصفنا فهى ما نصف »[2] ، وقد كان « الطوبيقا » فى أغلبه بحثا فى هذه المواضع الجدلية كما أشرنا من قبل .

سادسا – فوائد الجدل :

(أ) القدرة على المناقشة وتحديد مبادئ العلوم :

كان لدى أرسطو – كما أوضحنا من قبل – تصور محدد للعلم ، وقد لعب نقده للجدل دورا أساسيا فى تحديد هذا التصور ، ومن جهة أخرى لعب الجدل دورا لديه فيما يمكن أن نسميه اليوم بمعرفة كيف يكون التفكير الصحيح صحيحا[3] وهذه مسألة منهجية هامة تساعد فى اكتشاف مبادئ العلوم[4] وليست مجرد لغو عديم القيمة[5] ولقد حدد أرسطو منافع الجدل فى ثلاثة أشياء فى الرياضة العقلية وفى المناظرة وفى علوم الفلسفة[6] ، أما منفعته فى الرياضيات العقلية فهذا أمر واضح « وذلك أنه إذا كان

---

(١) نفسه ، ص ١٠٨ ب (٢٠ – ٣٠) ص ٥٠١ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٨ ب (٣١ – ٣٢) ص ٥٠١ .

(٣) Hamelin "O.", Le Systéme d'A'Aristote, p. 233.

(٤) Ibid., p. 234.

(٥) Ross "S.W.D.", Aristotle, p. 56.

وانظر أيضا : Hager "F.P.", "Ed.", Logik und Erkenni slekre des Aristotles, summery in "Philosophy and History", a review of Germany Language research contributions on Philosophy, History and Cultural developments, Vol. VIII, 1975, Number I, p. 23.

(٦) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ – ف ٢ – ص ١٠١ أ (٢٥ – ٣٠) ص ٤٧٢ .

لنا طريق نسلكه أمكننا بأسهل مأخذ أن نحتج فيما نقصد للحجة فيه »[1] وأما منفعته فى المناظرة والنقاش مع من نقابلهم من الناس فواضحة أيضا حيث أننا إذا ما دربنا أنفسنا على أن نكون على ألفة مع آراء الناس الشائعة وما ينتج عنها لأصبحنا قادرين على مناقشة هؤلاء الناس من مقدماتهم هم[2] ، وننقلهم عما نراهم لا يصيبون القول فيه »[3] .

أما الاستخدام الثالث للجدل فهو استخدام يفيد العلوم وهذا الاستخدام مزدوج ؛

(أ) فلو كنا قادرين على مناقشة الأسئلة سنتعرف أكثر على الحق والبطلان حينما نصادفهما .

(ب) وكذلك فالجدل يساعدنا على الاقتراب من مبادئ العلوم من خلال مناقشة الآراء الشائعة عن هذه المبادئ[4].

ويبدو أن ابن رشد يشارك روس هذا الرأى حيث أوضح فى تلخيصه أن المقصود الأول لصناعة الجدل إنما هو الانتفاع بها فى الفلسفة بصورها الثلاث العملية والنظرية وآلتهما علم المنطق[5] .

لكن الحقيقة تبدو بعيدة عن ذلك فى رأينا ؛ فالناظر إلى بحث أرسطو فى العلوم المختلفة يدرك أبعاد استخدامه للجدل فى العلوم خاصة فى تحديد موضوع كل علم وبيان أهم المسائل التى يناقشها هذا العلم ، وكان ذلك يتم من خلال مناقشته للآراء الشائعة حول هذه المسائل وبيان أوجه القصور فى هذه الآراء . ولقد أوضح أرسطو نفسه هذا بقوله « وقد تنتفع به أيضا (يقصد الجدل) فى أوائل كل واحد من العلوم »[6] . وإذا كان قد خص المنطق بحديثه بعد ذلك فهذا لا يعنى قصر فائدة الجدل على الفلسفة والمنطق بل كان ذلك لأن موضوع الجدل ذاته يدخل ضمن نطاق دراساته المنطقية .

(ب) إبطال الحجج الفاسدة :

لقد كشف أرسطو عن وسائل عديدة يمكن بها إبطال هذه الحجج ، أولها « إبطال

---

(١) نفسه ، ص ١٠١ أ (٢٨ – ٣٠) ص ٤٧٢ .

(٢) Ross "S.W.D.", op. cit., pp. 65-66.

(٣) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ – ف ٢ – ص ١٠١ (٣٢) ص ٤٧٢ .

(٤) Ibid.

(٥) ابن رشد ، تلخيص كتاب الجدل ، فقرة ٢٣ – ص ٤٦ .

(٦) أرسطو ، الطوبيقا ، م ١ ف ٢ – ص ١٠١ أ (٣٦) ص ٤٧٢ .

ذلك الشيء الذى عنه يحدث الكذب »[1] و « ذلك أنه ليس بابطالك أى شيء اتفق تكون نقضت ما يجب نقضه ، ولا إن كان مما تبطله كذبا لانه قد يمكن أن يكون فى القول أشياء كثيرة كاذبة »[2] .

ويقصد أرسطو بذلك أن إبطال الحجج الفاسدة يجب أن يكون أولا بإبطال أهم سبب أدى إلى فساد الحجة لأن الحجة قد تفسد لأسباب عديدة منها ما يكون أساسيا ومنها ما لا يكون كذلك فعلى الذى يريد إبطال حجة فاسدة أن يبطل المقدمة التى هى علة الفساد الأساسية فى الحجة . ويضرب أرسطو مثلا على ذلك فى قوله « مثال ذلك أن يقول قائل : أن الجالس يكتب ، وسقراط جالس ، فإنه يلزم حين هذا أن سقراط يكتب »[3] فهذه كما هو واضح حجة فاسدة وقد يكون فسادها لافتراض أن « سقراط جالس » مثلا على اعتبار أن هذه القضية ليست دائمة الصدق ، فقد لا يكون سقراط جالسا وتكون تلك القضية كاذبة وبالتالى تكون الحجة فاسدة لكذب تلك المقدمة من مقدماتها . وفى رأى أرسطو أن إفساد الحجة السابقة من بيان كذب أو احتمال كذب هذه المقدمة لا يؤدى إلى إفسادها تماما فلا يجب أن نقصد لإبطال هذه الحجة من هذا »[4] لكن الإبطال الحقيقى لهذه الحجة يكمن فى إبطال القول « أن الجالس يكتب » لأنه كما يقول أرسطو « ليس كل جالس يكتب »[5] .

ويبدو من ذلك أنه يعتقد أن إبطال الحجة الفاسدة لا يكون بإبطال مقدمتها الصغرى بل بإبطال المقدمة الكبرى الكلية حيث أن « سقراط جالس » فى الحجة السابقة هى تلك المقدمة الصغرى التى يعتبر سقراط موضوعها – باعتباره أحد من يستطيعون الجلوس – داخلا فى « أن الجالس يكتب » ولو أبطلنا كما فعل أرسطو « أن الجالس يكتب » لأبطلنا الحجة دون حاجة إلى إبطال « سقراط جالس » ببيان احتمال كذبها .

وثانى وسائل إبطال الحجج الفاسدة ، مقاومة السائل . وهذه الوسيلة لا يجب أن نلجأ إليها إذا كان باستطاعتنا إبطالها بالطريقة السابقة . أما إذا لم يكن باستطاعتنا إبطال

(١) نفسه ، م ٨ – ف ١٠ – ص ١٦١ أ (١ – ٢) الترجمة العربية ، الجزء الثالث ، ص ٧١٦ .
(٢) نفسه ، ص ١٦٠ ب (٢٤ – ٢٦) ، ص ٧١٥ .
(٣) نفسه ، ص ١٦٠ ب (٢٦ – ٢٨) ، ص ٧١٥ .
(٤) نفسه ، ص ١٦٠ ب (٣٢) ص ٧١٦ .
(٥) نفسه ، ص ١٦٠ ب (٣٢) ص ٧١٦ .

الحجة بتلك الطريقة فعلينا محاولة مقاومة السائل وإن كانت هذه الوسيلة غير ناجحة فى إبطال الحجة الفاسدة إلا أنها تفيد فى « أن السائل لا يمكنه الامعان فى القول والاتساع فيه »[1] ، فكل الهدف من هذه الوسيلة محاولة ألا يستدرجنا السائل إلى مسائل أبعد مما يسأل فيه .

أما ثالث وسائل الإبطال فهو توجيه المقاومة نحو الأمر الذى كان السؤال عنه ، وذلك أنه قد يعرض ألا يحصل له ما يريده من الأشياء المسئول عنها لأن السؤال عنها جرى على غير صواب ، ومتى زيد أوفى زيادة حدثت النتيجة ، فإن كان السائل غير ممكن له الإمعان إلى ما بين يديه ، فالمناقضة يجب أن تكون موجهة نحوه . وإن كان الإمعان ممكنا له فالمعاندة تكون نحو الأشياء المسئول عنها[2] . وهكذا يتم إبطال الحجة هنا إما بمناقضة السائل عندما يكون عاجزا عن النظر فى موضوع سؤاله ، وإما بمناقضة الشىء موضوع السؤال .

وقد ألمح أرسطو إلى وسيلة رابعة إلا أنه عدها قليلة الأهمية وعديمة الفائدة إذا ما قيست بالوسائل السابقة ، وإن كان يعتقد أيضا أن الوسيلة الأولى أهم الوسائل لإبطال الحجج الفاسدة حيث أن حل الحجة الفاسدة وإبطالها يكون بهذه الوسيلة فقط أما الوسائل الأخرى فهى على حد تعبيره « إنما هى موانع وعوائق عن النتيجة »[3] أى أنها تمنع فقط من أن ينتهى المجادل الخصم إلى استنتاج نتيجة وتعوقه عن الوصول إلى هذه النتيجة .

---

(١) نفسه ، ص ١٦١ أ (٤ – ٥) ص ٧١٦ .
(٢) نفسه ، ص ١٦١ أ (٥ – ٩) ص ٧١٦ .
(٣) نفسه ، م ٨ – ف ١٠ – ص ١٦١ أ (١٠ – ١٥) ص ٧١٦ – ٧١٧ .